نماذج اسئلة عن الفصل الثالث والرابع نظرية **اعداد : د. دنيا الموسوي**

الفصل الثالث :

س١: قارن بين "المحاسبة كفن" و "المحاسبة كعلم" في ضوء الحاجة للنظرية.

الاجابة:**المحاسبة كفن:** تعتمد على المهارة الشخصية، الخبرة، والأحكام التقديرية (هذا ما يسود عند غياب النظرية).**المحاسبة كعلم:** تعتمد على قواعد موضوعية، اشتقاق منطقي، ونظرية مفسرة (هذا ما تسعى صياغة النظرية لتحقيقه لتقليل العشوائية).

س٢: ما الفرق بين "النموذج (Model)" و "الواقع" في الفكر المحاسبي؟ الاجابة: الواقع هو الأحداث الاقتصادية المعقدة للمنشأة، أما النموذج فهو تمثيل مبسط لهذا الواقع. النموذج لا يحتاج لذكر كل تفصيلة، بل يركز فقط على الخصائص التي تزيد من القدرة التنبؤية لاتخاذ القرار.

س٣: اشرح كيف تظهر "الحالات الشاذة" (Anomalies) في المحاسبة وكيف تؤدي للأزمة؟

الاجابة: تظهر عندما يفشل النموذج الحالي (مثل الكلفة التاريخية) في معالجة ظاهرة جديدة (مثل التضخم الشديد أو تذبذب العملات الرقمية). هذه الحالات تجعل المعلومات المحاسبية "غير ملائمة"، مما يولد شكاً في كفاءة النموذج، فتحدث الأزمة التي تدفع العلماء للبحث عن نموذج جديد (مثل القيمة العادلة).

س٤: وضح دور "التعارض بين المصالح" في الحاجة لصياغة نظرية محاسبية. الاجابة: يسعى المديرون أحياناً لاختيار طرق تظهر أرباحاً أعلى (للحصول على مكافآت)، بينما تسعى الدولة لطرق تظهر حقيقة الربح للضريبة. صياغة النظرية توفر مرجعاً محايداً يمنع تغليب مصلحة طرف على آخر ويحمي المستثمرين من تضليل التقارير المالية.

س٥: لماذا تعتبر "الحرية الواسعة في اختيار البدائل المحاسبية" مشكلة تتطلب حلاً نظرياً؟

الاجابة: لأنها تؤدي إلى "عدم قابلية القوائم المالية للمقارنة". فإذا استخدمت شركة (أ) طريقة وشركة (ب) طريقة أخرى لنفس الحدث، لا يستطيع المستثمر معرفة أيهما أكفأ. النظرية تضع معايير تضيق فجوة هذه البدائل.

س٦: ماذا يحدث لو اختفت النظرية المحاسبية تماماً واعتمدنا فقط على "الضرورة العملية"؟

الاجابة:ستسيطر الممارسات الرديئة (قانون غريشام) وستصبح القوائم المالية غير قابلة للمقارنة وستتحول المحاسبة إلى أداة لخدمة أهداف الإدارة أو مصلحة الضرائب فقط.وفقدان ثقة المستثمرين وانهيار أسواق المال نتيجة غياب الشفافية.

س٧: ما هو التحدي الذي طرحه الفصل بخصوص "العملات الرقمية" (Cryptocurrencies)؟

الاجابة: التحدي هو في "التصنيف والقياس"؛ حيث تُصنف حالياً كأصول غير ملموسة، لكن طبيعتها المتقلبة تجعل المحاسبين في حيرة بين استخدام الكلفة التاريخية أو القيمة العادلة، مما يستوجب تطوير "تصنيف جديد" ضمن الإطار النظري لمواجهة هذا التطور التكنولوجي.

اسئلة اخرى عن الفصل الثالث

س١: ما الفرق الجوهري بين النظرية في العلوم الطبيعية والنظرية المحاسبية الشاملة حسب ما ورد في الفصل؟ الحل: الفرق الرئيس هو أن النظرية في العلوم الطبيعية توفر التفسير أو التنبؤ بالظواهر بشكل مباشر، بينما النظرية المحاسبية لا توفر التبرير أو التنبؤ بنفسها، بل النتائج (المعلومات) المبنية على هذه النظرية هي التي تقدم وسيلة التنبؤ أو التفسير للأحداث الاقتصادية للمنشأة.

س٢: لماذا وصف مجلس المبادئ المحاسبية (APB) المبادئ المحاسبية بأنها "تقليدية"؟

الحل: لأنها أصبحت مقبولة بالاتفاق والعادة والاستخدام والضرورة العملية، ولم تشتق منطقياً من مجموعة من البديهيات أو المبادئ الأساسية الصارمة.

س٣: كيف يساهم وجود نظرية محاسبية في تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية؟

الحل: النظرية تضع حدوداً للأحكام الشخصية، وتضمن توحيد المعالجات مما يعزز المقارنة بين الشركات، وتمنع الفجوات التي تسمح بالتلاعب (كما حدث في فضيحة Enron)، مما يؤدي لزيادة الشفافية وخفض تكلفة رأس المال.

أسئلة (صح أم خطأ) مع التصحيح

١- **يرى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن الإطار النظري يجب أن يعتمد على الاشتقاق المنطقي الصارم.** خطأ: لم يفكر المجلس بضرورة الاشتقاق المنطقي، بل تكلم عن "إطار نظري" يمثل فهماً أولياً للافتراضات.
٢- **يعتبر نموذج الكلفة التاريخية هو النموذج (Paradigm) التقليدي المهيمن في المحاسبة.** صح: يعتمد على مبادئ المقابلة والاعتراف ويوفر استقراراً وموضوعية.
٣- **تقتصر فائدة النموذج المحاسبي على كونه تمثيلاً واقعياً لكل تفاصيل المنشأة.** خطأ: ليس من الضروري إدراج كل التفاصيل، بل يجب أن يتماثل مع الواقع فقط بالقدر الذي يحقق القدرة التنبؤية للهدف الذي بني من أجله.

سؤال مهم لماذا نحتاج إلى صياغة النظرية المحاسبية لعدة أسباب جوهرية تتعلق بتنظيم المهنة وضمان جودة المعلومات المالية، وهي كالتالي: توفير إطار فكري موحد: لا تعد النظرية مجرد قواعد جافة، بل هي إطار فكري وفلسفة ترشد الممارسات المحاسبية نحو الدقة والشفافية، وتجيب على أسئلة جوهرية مثل كيفية قياس الأرباح وقيمة الأصول.

العمل كبوصلة للمهنة: تعمل النظرية كبوصلة للمحاسبين والمديرين في بيئة اقتصادية غامضة؛ فبدونها تصبح المحاسبة ممارسة عشوائية عرضة للتلاعب والخطأ.

توحيد الممارسات ومنع الإرباك: في غياب نظرية موحدة، تختلف الممارسات بشكل كبير بين الشركات، مما يجعل المقارنة بينها مستحيلة ويؤدي إلى فضائح مالية. كما أن الحرية الواسعة في اختيار الطرق المحاسبية دون إطار نظري تسبب إرباكاً في العمل المحاسبي.

الحد من تأثير الضغوط الخارجية: تساعد صياغة النظرية في تقليل تأثير قوانين الضرائب وضغوط المديرين التنفيذيين الذين قد يطالبون بطرق محاسبية معينة فقط لتقليل الضرائب أو تضخيم الدخل.

منع سيطرة الممارسات الرديئة: في حال الافتقار إلى إطار نظري عام، قد يسيطر "قانون غريشام"، حيث تطرد التطبيقات المحاسبية الرديئة التطبيقات الجيدة.

توفير دليل لحل المشكلات المستجدة: تعمل النظرية كدليل عمل يمكن الرجوع إليه لحل المشكلات المحاسبية التي لم يوضع لها معيار محدد بعد، مما يقلل من الاعتماد على الأحكام الشخصية.

تعزيز الثقة والمقارنة: تؤدي النظرية الرصينة إلى زيادة فهم وثقة مستخدمي الكشوفات المالية، وتعزز من إمكانية المقارنة بين الشركات المختلفة.

بناء نماذج قادرة على التنبؤ: تسمح النظرية بصياغة "نماذج" تماثل الواقع الاقتصادي، مما يساعد في التنبؤ بالأحداث المستقبلية للمنشأة وتبرير ما حدث فعلاً.

اسئلة عن الفصل الرابع

١- **. يعتمد المدخل الاجتماعي على افتراض وجود قيم اجتماعية محددة تستخدم كمعيار للنظرية المحاسبية.** الاجابة (صح) التبرير يؤكد هذا المدخل على الآثار الاجتماعية للإجراءات المحاسبية ويهدف لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع.

٢- **تركز النظريات الوضعية (Positive Theories) على تحديد ما "يجب" أن تكون عليه الممارسات المحاسبية.** الإجابة: (خطأ). التبرير النظريات المعيارية هي التي تستخدم تعبيرات إلزامية مثل "يجب"، بينما تركز النظريات الوضعية على وصف وتفسير وتنبؤ الممارسات كما تحدث فعلياً.

٣- **تعد السويد مثالاً بارزاً للدول التي تبني سياساتها المحاسبية وفقاً للمدخل الاقتصادي.** الإجابة: (صح). التبرير: يهدف المدخل الاقتصادي لرقابة سلوك مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتعد السويد من أفضل الأمثلة التي تربط المحاسبة بالسياسات الاقتصادية القومية.

س: ما هو "المدخل الانتقائي" ولماذا نشأ؟ الإجابة: هو منهج يجمع بين عدة مداخل (التوحيد) بدلاً من الاعتماد على مدخل واحد فقط. نشأ كنتيجة لتعدد محاولات الأفراد والمنظمات المهنية والحكومية للمشاركة في تحديد مفاهيم المحاسبة، وقدم دعماً لظهور مداخل حديثة كالسلوكي والتنبؤي.

س: قارن بين مدخل الميزانية ومدخل الربح في إطار "مدخل الحسابات". الإجابة: ينبثق كلاهما من معادلات الحسابات الأساسية؛ حيث يركز "مدخل الميزانية" على الحفاظ على توازن (الأصول = الخصوم + حقوق الملكية)، بينما يركز "مدخل الربح" على معادلة (الربح = الإيرادات - المصروفات). وكلاهما يعاني من غياب أساس نظري متين للتعامل مع التعقيدات الحديثة.

س: لماذا يُعتبر "مدخل المنفعة" حجر الزاوية في المداخل التطبيقية؟ ج: لأنه يربط نجاح النظرية بقدرتها على توفير معلومات ذات قيمة اقتصادية تساعد المستخدمين (مستثمرين ودائنين) في التنبؤ وتقييم المخاطر، بدلاً من الاكتفاء بالدقة الحسابية فقط.

س: ما هو الانتقاد الرئيسي الذي وجهه "سكينر" للمداخل التقليدية؟ ج: انتقدها لأنها أدت إلى وجود طرق محاسبية متعددة ومتناقضة لنفس الحدث المالي، مما أضعف القابلية للمقارنة، واعتبر أنها تفتقر إلى إطار نظري موحد يوجه الممارسة.

س: قارن بين نقطة البداية في كل من المدخل الاستنتاجي والاستقرائي. ج: الاستنتاجي يبدأ بـ (الأهداف والبديهيات) ليصل إلى الممارسات، بينما الاستقرائي يبدأ بـ (الملاحظات الميدانية والممارسات) ليصل إلى المبادئ العامة.

س: "التكلفة التاريخية" هي نتاج أي مدخل؟ ولماذا؟ ج: هي نتاج المدخل الاستقرائي؛ لأن المحاسبين لاحظوا أن معظم الشركات تستخدمها تاريخياً لسهولة التحقق منها، فصاغوا منها مبدأً عاماً بناءً على شيوع الممارسة.

س: ما الفرق بين "الحقيقة" و "العدالة" في المدخل الأخلاقي؟ ج: "الحقيقة" تعني أن الأرقام تعكس الواقع المالي بدقة بلا تزييف، أما "العدالة" فتعني تقديم المعلومات لكل الأطراف المهتمة بالتساوي دون محاباة طرف على حساب آخر.

س: كيف يمكن للمحاسبة أن تخدم أهداف الاقتصاد الكلي وفق المدخل الاقتصادي؟ج: من خلال اختيار طرق محاسبية تشجع سلوكاً اقتصادياً معيناً؛ مثل السماح بإهلاك معجل لتشجيع الشركات على تجديد آلاتها، مما يحفز النمو الاقتصادي العام.

س: وضح الفرق في "اللغة" المستخدمة بين النظرية المعيارية والوضعية. ج: النظرية المعيارية لغتها "إلزامية" (يجب، ينبغي)، بينما النظرية الوضعية لغتها "تفسيرية وتنبؤية" (نلاحظ، نتوقع، يفسر).

س: لماذا تهتم النظرية الوضعية بـ "نظرية الوكالة"؟ج: لأن نظرية الوكالة تفسر تضارب المصالح بين المالك (الأصيل) والمدير (الوكيل)، والنظرية الوضعية تستخدم هذا التضارب لتفسير سبب تلاعب المديرين بالنتائج المحاسبية لتحقيق مصالحهم الشخصية.

س: ماذا يعني منهج "الدحض" (Falsification) عند كارل بوبر في المحاسبة؟ ج: يعني أن النظرية العلمية ليست هي التي نجد لها أدلة تؤيدها فقط، بل هي التي تصمد أمام محاولات "إثبات بطلانها". إذا لم نستطع دحضها تجريبياً، فهي نظرية قوية. **مثال:** إذا وضعت نظرية تقول "إن جميع الشركات تختار طريقة

الإهلاك التي تقلل الضرائب"، فإن المنهج العلمي لا يبحث عن ١٠٠ شركة تفعل ذلك ليثبت صحتها، بل يبحث عن "شركة واحدة" لا تفعل ذلك ليدحض النظرية أو يطورها.

س: ما الفرق بين السؤال الأنطولوجي والسؤال الإبستمولوجي في اختبار النظرية؟

ج: السؤال **الأنطولوجي** يسأل عن "ماهية" الشيء (هل الربح حقيقة موجودة؟)، أما **الإبستمولوجي** فيسأل عن "كيفية المعرفة" (ما هو الدليل أو الطريقة التي تثبت صحة قياس هذا الربح؟).

س١: لماذا يفضل كارل بوبر منهج "الدحض" على منهج "التأييد" في اختبار النظريات؟

ج: لأن تجميع آلاف الأدلة المؤيدة لا يضمن أن الدليل القادم لن يخالف النظرية، بينما دليل واحد معارض يكفي لإثبات أن النظرية بحاجة لتعديل أو تغيير، مما يجعل العلم أكثر دقة وتطوراً.

س/ (صح أم خطأ) تعتبر النظرية المحاسبية علمية إذا كانت تقدم فروضاً غير قابلة للدحض.

ج: خطأ. لكي تكون النظرية علمية عند بوبر، يجب أن تكون صياغتها تسمح باختبارها وإمكانية إثبات بطلانها (قابلة للاختبار التجريبي).

س٣: كيف يتم تطبيق الدحض في البحوث المحاسبية الحديثة؟

ج: يتم ذلك عبر صياغة "الفرضية العدمية" (Null Hypothesis) ومحاولة رفضها إحصائياً. فإذا فشلنا في دحض الفرضية بناءً على البيانات الميدانية، فإننا نقبلها مؤقتاً حتى يظهر دليل آخر يدحضها.